دور اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (AFCFTA) في الحد من التنافس الدولي في المنطقة –دراسة تحليلية لما بعد الاتفاقية-

The role of the African continental free trade agreement (Afcfta) in reducing international competition in the region -Analytical study for the post-agreement -

خليلي أحمد / Khalili Ahmed

[1] جامعة المسيلة، ahmed.khalili@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 24 /2022/10 تاريخ القبول: 19 /2022/12 تاريخ النشر: 31 /2022/12

ملخص:

تسعى هذه الدراسة الى التعريف بمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وأهميتها لدول القارة في تحقيق التنمية والتطور من جهة وكذا دور الاتفاقية في الحفاظ على استقلالية القارة من خلال تشجيع المبادلات التجارية البينية الافريقية–الافريقية بدلا عن التجارة الخارجية، وتبين من خلال هذه الدراسة انه بعد ما يربو عن عقد من الزمن عن امضاء الاتفاقية لا زالت صادرات الدول الافريقية تعتمد على الخامات وموارد الطاقة والمعادن بأقل الأسعار فيما تحصل على وارداتها الصناعية خاصة بفواتير باهظة، ما يجعل الميزان التجاري في حالة عجز.

كلمات مفتاحية: منطقة. تجارة.حرة، منافسة .دولية ، تجارة. دولية.

تصنيف JEL : B17, F16, F53

Abstract:

This This study seeks to define the African Continental Free Trade area and its importance for the countries of the continent in achieving development first, as well as the role of the agreement in maintaining the independence of the continent by encouraging intra-African trade exchanges instead of foreign trade away from control and influence, so this study found that more than a decade after the signing of the agreement, the exports of African countries still depend on raw materials, energy resources and minerals at the lowest prices, while they receive their industrial imports, especially with exorbitant bills, which makes the trade balance in a state of deficit.

Keywords: Free Trade Area, International Concurrence, International Trade.

Jel Classification Codes: B17, F16, F53

Abstract:

Cette étude vise à définir la zone de libre-échange continentale africaine et son importance pour les pays du continent dans la réalisation du développement d'une part, ainsi que le rôle de l'accord dans le maintien de l'indépendance du continent en encourageant les relations intra-africaines, plus d'une décennie après la signature de l'accord, les exportations des pays africains dépendent toujours des matières premières, des ressources énergétiques et des minéraux aux prix les plus bas, alors qu'ils reçoivent leurs importations industrielles, en particulier avec des factures exorbitantes, ce qui rend la balance commerciale en déficit

Mots-clés: mots-clés; mots clés; mots clés; mots clés; mots clés.

Codes de classification de Jel: B17, F16, F53

المؤلف المرسل: خليلي أحمد، الإيميل: ahmed.khalili@univ-msila.dz

مقدمة:

تعتمد الاقتصادات المعاصرة على تجميع أدواتها الانتاجية عن طريق التكامل وتسريع حركة رؤوس الاموال والسلع والخدمات ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إحلال الثقة بين الدول في مبادلاتها التجارية وخفض تكاليفها بإلغاء كل الحواجز الجمركية والضرائب ونظام الحصص وغيرها وهو ما أدركته الدول المتقدمة باكرا على غرار الاتحاد الاوروبي.

وعلى هذه الخطة تتجه الدول الافريقية الى تحقيق ذلك الغرض من خلال إنشاء ما يعرف بمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية **AFCFTA** كمرحلة أولى لعلها تكون الأساس لنشأة اتحاد افريقي متكامل يرفع من وتيرة النمو والتطور.

غير أن هذا الهدف تحفوه الكثير من العقبات، أهمها تجانس وتماثل منتجات دول افريقيا خاصة الخامات والمعادن وكذا تماثل وارداتها، كما تتصف بضعف ميزتها التنافسية وضعف التكنولوجيا ما فتح الباب واسعا أمام القوى الاقتصادية الكبرى لسد هذه الثغرة خاصة الصين والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي.

ومنذ بدء المفاوضات سنة 2013 والدول الافريقية تعمل من أجل رفع التجارة البينية والاعتماد على بعضها البعض، وإذا ما استثنينا مرحلة وباء كوفيد-19 فإنه يمكن الحكم على مدى أهمية الاتفاقية من خلال احصاءات حركية المبادلات التجارية البينية وكذا الاستثمارات المباشرة.

- **طرح الإشكالية:**

وعلى أساس ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى فعالية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في تشجيع التجارة البينية والحد من التنافس الدولي في أفريقيا؟

وتبعا لهذا التساؤل يمكن طرح تساؤلات مرحلية جزئية كالتالي:

- ما المقصود بمنطقة التجارة الحرة .
- ما المقصود باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية؟
- ماهي أهداف ومبادئ الاتفاقية؟
- ما حجم المبادلات البينية الافريقية؟
- ما حجم المبادلات التجارية الافريقية مع كل من القوى الاقتصادية الكبرى قبل وبعد الاتفاقية؟

- **أهداف الدراسة:** ترمي هذه الدراسة الى الكشف عن:
  - التعريف بمنطقة التجارة الحرة.
  - التعريف بمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية
  - التعريف بأهمية التجارة البينية الافريقية
  - التعريف بخطورة الهيمنة الاقتصادية للقوى الكبرى من خلال الاحصاءات الحديثة.
  - التعريف بنوع ودور كل من القوى الاقتصادية الكبرى ومجالات استثمارها في القارة الافريقية.
- **أهمية الموضوع:** تنبثق أهمية الموضوع من أهمية اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ودورها في تشجيع التجارة البينية الافريقية، خاصة وأن المعلومات والإحصاءات حول هذا الموضوع لازالت غير كافية باعتبار حداثة الموضوع وسرعة الاحداث المؤثرة فيه، بالإضافة الى تنبيه الرأي العام عموما والجزائري خاصة الى تجارة الجنوب-جنوب بدل الشمال-شمال وامكانية لعب الجزائر فيها دورا مهما يحقق مصالحها.
- **منهجية الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق جمع المعلومات بواسطة المسح المكتبي ثم ترتيبها وتبويبها وتحليلها وخاصة الاحصاءات المتعلقة بأحجام المبادلات والحركة التجارية، فيما تكمن أغلب مصادر الدراسة من المواقع والتقارير لمختلف الهيئات الرسمية وذلك نظرا إلى كون الموضوع –اتفاقية **AFCFTA**- لازال حديثا ومتجددا بحكم الأحداث المتسارعة.

1- ماهية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

قبل التطرق الى تعريف منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ينبغي التذكير بماهية المنطقة الحرة اساسا وما الغاية منها وهو ما نناقشه في العنصر الموالي.

1-1- تعريف منطقة التجارة الحرة:

جزء من أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية وحالية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كان تسميتها منطقة تجارة حرة (عاشور، 2014، صفحة 3)

وهنا حسب هذا التعريف فإن منطقة التجارة الحرة هي جزء من أراضي الدولة لا تطبق عليها التعريفات الجمركية في العمليات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمبادلات النقدية، غير أننا نعيب على هذا التعريف أنه حصر منطقة التجارة الحرة في مناطق الدولة الواحدة والحقيقة أنه قد تتعداها إلى مجموعة من الدول وهو حال الكثير من مناطق التجارة الحرة المشتركة حاليا.

منطقة التجارة الحرة هي عبارة عن مجال جغرافي محدد ينتمي إلى دولة ما، ويضم هذا الحيز مجموعة من النشاطات الاستثمارية أو التجارية أو الصناعية أو المالية ويستفيد هذا الاقليم من إعفاءات جمركية وضريبية على السلع التي تدخل وتخرج منه في حدود القوانين التي تنظم تأسيسها (بدونذكرالكاتب، 2016، صفحة 4).

يحدد هذا التعريف جملة النشاطات المعنية بالإعفاءات الضريبية والجمركية مقارنة مع سابقه فتشمل بذلك المنطقة الحرة كذلك كل نشاطات الاستثمار والانشطة المالية كما تجاوز النقيصة الواردة في التعريف السابق بكون المنطقة الحرة معرفة بمجال جغرافي وهو لفظ شامل أقرب إلى الدقة.

كما تعرف المنطقة الحرة على أنها مناطق مغلقة و معزولة و غير مأهولة بالسكان، و التي تدخل فيها الكثير من السلع غير الممنوعة، دون إجراءات جمركية رسمية للدخول (عاشور، 2014، صفحة 3)

يثري هذا التعريف سابقيه بتبيان خاصية من خصائص المنطقة التجارة الحرة بكونها منطقة مغلقة وغير مأهولة بالسكان والحقيقة لا يشترط على المنطقة الحرة خلوها التام من السكان وإنما من الظروف المساعدة على نشأتها وحسن الرقابة عليها خلوها من السكان.

كما يلفت هذا التعريف النظر إلى كون المنطقة منطقة تجارة حرة فهذا لا يعني حرية التجارة في كل السلع على إطلاقها، وإنما تلك السلع التي لا تجرم تجارتها وملكيتها الدول المعنية باتفاق منطقة التجارة الحرة.

منطقة التجارة الحرة هي مجموعة من الدول التي تقرر من محض ارادتها الغاء التعريفات الجمركية والحواجز التجارية غير الجمركية بين الأعضاء بشكل عام ولكن شريطة عدم وجود سياسة تجارية مشتركة تجاه غير الأعضاء (مسرد مصطلحات الاحصائية، 2001)

وهذا التعريف يبين المغزى من التجارة الحرة إذ الهدف من منطقة التجارة الحرة عموما تسهيل انسياب السلع بين العارضين والطالبين لها مما يجعلها تصل الى المستهلك النهائي مع تخفيض اسعارها عن طريق حذف واحدة من أهم التكاليف التي يتحملها العارضون والطالبون وهي الضرائب والتعريفات الجمركية.

كما يضيف التعريف الأخير شرطا جوهريا في قيام مناطق التجارة الحرة وهو ألا تضيف بندا في اتفاقها يكرس سياسة تجارية ما اتجاه الدول غير المعنية بالاتفاق.

1-2- مميزات منطقة التجارة الحرة:

مما سبق يمكن استخلاص أن المنطقة الحرة تتميز بما يلي:

- مساحة جغرافية محددة المعالم والمساحة باتفاق من الدول الاطراف فقد تكون المساحة جزءا من الدولة الواحدة أو من دولتين أو أكثر.
- منطقة معترف بها قانونا على انها حرة فلا تعد منطقة ما كمنطقة تجارة حرة إلا ما حظيت باعتراف وإقرار قانونيين تام.

- لا تخضع لأي نوع من أنواع الحقوق والتعريفات الجمركية، فلا تعترف منطقة التجارة الحرة بحدود لحرية حركة السلع كنظام الحصص وحقوق الجمركة وغيرها.
- لا تخضع للضرائب والرسوم، بل إن من أهم أسباب نشأة مناطق التجارة الحرة هو إلغاء الضرائب والرسوم على السلع نحو تخفيض أسعارها إلغاء تاما.
- يتم فيها تسهيل عمليات التبادل التجارية كالاستيراد والتصدير والتخزين بلا قيد، ونجد في إدارة مناطق التجارة الحرة من التسهيلات الادارية ما يكرس هذه الحرية ولا يعد من مناطق التجارة الحرة ما يضعف هذا المغزى وإلا أمكن زيادة التكاليف من خلال الوقت كمورد مهم.

3-1- تعريف منطقة التجارة الحرة الافريقية القارية (AFCFTA):

هي اتفاقية تجارية بين 55 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي، تهدف إلى إنشاء سوق موحدة تليها حرية الحركة وعملة موحدة تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا في كيغالي، رواندا في 21 مارس 2018. ويستلزم تصديق 22 دولة حتى تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ وتصبح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سارية وهو ما تم فعلا. لتصبح الاكبر في العالم بشريا وماديا حيث تضم وتعني مليارا من البشر وأكثر مما قيمته 3تريليون دولار وستعمل الاتفاقية كمظلة ستضاف إليها مجموعة من البروتوكولات والملحقات وبذلك .

2- منطقة التجارة الحرة القارة الافريقية كمرحلة من مراحل الوحدة الاقتصادية:

تمر الدول الراغبة في الوحدة الاقتصادية والتكتل بأربعة مراحل نوجزها في ما يلي:

2-1- المرحلة الأولى: إقامة منطقة تجارة حرة: تتمثل هذه المرحلة في بدء الإلغاء المرحلي والإزالة التدريجية لكافة الرسوم الجمركية والضرائب الداخلية التي تتشارك فيها الدول كذا جميع القيود والعراقيل الإدارية و الحصص الكمية والحواجز النقدية على التجارة البينية.

2-2- المرحلة الثانية: الاتحاد الجمركي: ويعني تشييد جدار جمركي عبر مراحل يكون موحدا للدول الأعضاء تجاه الدول غير الأعضاء وهي أشبه ما يكون بعملية تحصين للدول الأعضاء وحمايتها اقتصاديا من منافسة الدول غير الأعضاء وهذا ما تجلى في الاتفاقية الخاصة بالمنطقة الحرة القارية الافريقية.

2-3- المرحلة الثالثة: مرحلة السوق المشتركة: وهي مرحلة تحرير تنقل الأشخاص وانتقال الأموال بين الدول الأعضاء. وهي أيضا مرحلة التنسيق في السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

2-4- المرحلة الرابعة: مرحلة الوحدة الاقتصادية: و فيها يتم إطلاق العملة الواحدة كأداة معترفة للتداول بين الدول الأعضاء، وخلق سياسات وتشريعات اقتصادية وحتى اجتماعية موحدة في هذه الدول.

ويبدو جليا أن الدول الأعضاء في **AFCFTA** قاب قوسين أو أدنى من إنهاء المرحلة الأولى.

3- تاريخ نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

كانت بداية التفكير الأولى للاتفاقية في سنة 2013، وذلك تزامنا مع جولات المفاوضات التي ابرمت سنة 2015 عبر مؤتمرات الاتحاد الأفريقي حينذاك.

تم انعقاد منتدى التفاوض الأول في فيفري من سنة 2016 عبر ثمان اجتماعات الى غاية انعقاد الجولة القمة في مارس 2018 في كيغالي، وبداية من فيفري 2017، أبرمت مجموعات الأعمال التقنية أربعة اجتماعات متتالية، حيث تمت مناقشة صياغة وتنفيذ المسائل الفنية في المسودة. وفي يومي الثامن والتاسع من مارس من سنة 2018 صادق وزراء التجارة المعنيون بالاتحاد الأفريقي على المشروع **(Centre, African Trade Policy, 2019)**.

وفي قمة كيغالي في الواحد والعشرين مارس تم انعقاد مؤتمر القمة الاستثنائي لجمعية الاتحاد الأفريقي ، حيث تم وقع الاعضاء على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، إلى جانب إعلان كيغالي وبروتوكول حرية الحركة.

وتواصلت المفاوضات في سنة 2018 في مرحلتها الثانية، والتي كانت محاورها الرئيسية سياسات الاستثمار والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية وذلك في جانفي من سنة 2020، ومن المتوقع الانتهاء من مفاوضات جمعية الاتحاد الأفريقي.

وقد حققت الاتفاقية نجاحا معتبرا خاصة بعد توقيع كل من جنوب إفريقيا وسيراليون وناميبيا وليسوتو وبوروندي اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا خلال القمة الحادية والثلاثين للاتحاد الأفريقي في نواكشوط وهو ما شجع بقية الدول الى الانضمام ومن المتوقع كذلك توقيع اغلب الدول الافريقية على الاتفاقية.

وبحلول سنة 2020 استفحلت ظاهرة وباء كورونا مما عطل نسبيا المفاوضات وفي جانفي 2021 تم توقيع الاتفاقية النهائية للمنطقة.

الشكل رقم 1: تطور مفاوضات عقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (2013-2021)

المصدر: من إعداد الباحث.

4- تحديات ومعيقات عمل اتفاقية AFCFTA

ويعتقد أنه من بين العراقيل التي تحط من فاعلية الاتفاقية على المديين الأفريقيين الجغرافي والزمني، يشير بعض الخبراء، أن هناك صعوبات عدة تشمل:

4-1- ضعف منظومة المواصلات والاتصالات: إذ يكمن هذا العائق في ضعف البنى التحتية أهمها الطرق، والسكك الحديدية خاصة وأنها ضرورية للتكامل الاقتصادي بشتى طرقه وتساهم في فرص نجاح منطقة التجارة الحرة الافريقية.

4-2- الاضطرابات والتقلبات السياسية: تتأثر فاعليتها بالاضطرابات السياسية، فتعد قارة افريقيا عموما من أكبر مناطق التوترات السياسية البينية أي بين الدول وكذا الداخلية للدول والحروب الاهلية والانقلابات والحركات الانفصالية والنزعات القبلية وغيرها من التوترات التي تحد من فرص الاستثمار الاقتصادي والحركة السلسة للسلع والمواد.

4-3- البيروقراطية: نظرا لانخفاض المستوى التعليمي ومستويات التأهيل فقد نخر الفساد الاداري معظم الدول الافريقية وأثر عليها لاسيما البيروقراطية على حدود الدول المعيقة لحرية التجارة.

4-4- الفساد الحكومي: يعرف الفساد بمعناه الأوسع بانه إساءة استخدام السلطة العامة الحكومية لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية. في الحقيقة فإن أغلب دول العالم تتعرض للفساد غير أنها تتفاوت فيه إلا أن أكثرها شيوعاً هي المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب،

وفي القارة الافريقية تعاني معظم الدول من الفساد الذي قد يعصف بجهود الحكومات لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

4-5- عدم اكتمال صياغة الاتفاق: ففي الوقت الذي قدمت 41 دولة من الدول الأعضاء في المنطقة أجنداتها الزمنية لتحديد قواعد المنشأ، وخفض الرسوم، يقول بعض المراقبين أنه لم يتم بعد استكمال إعداد ملحق اتفاق قواعد المنشأ كخطوة أساسية لتحديد السلع التي يمكن أن تخضع للرسوم والجمارك.

4-6- تضارب المصالح المحلية والدولية: فيتوقع الكثيرون أن تواجه المساعي المبذولة لتنفيذ الاتفاق رفضاً من لوبيات المصالح المحلية بالدول.

4-7- مخاوف تتعلق بالمنافسة: إلى جانب ما ذكرنا من معوقات فهناك مخاوف اخرى لبعض الدول من تحقيق خسائر في ميزانها التجاري أمام الدول الأكثر تنافسية بالقارة.

غير أنه ومن باب الانصاف فإن مؤيدي المنطقة الحرة يبدون ثقتهم بمضاعفة التجارة بين الدول الأعضاء في أفريقيا بحلول 2025.

5- أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

سطر زعماء القارة الافريقية جملة من الأهداف الطموحة الرامية أساسا إلى تحقيق الرفاهية والنمو الازدهار للقارة الاكبر في العالم عن طريق:

- توحيد سوق السلع والخدمات.
- زيادة التجارات البينية عن طريق تعزيز التجارة عبر الحدود التي يقوم بها كل من النساء والشباب والمصدرون والمستوردون ومن ثمة الزيادة في التجارة ما بين البلدان الأفريقية (الدين، 2021)
- حرية حركة الناس.
- تعميق التكامل الاقتصادي للقارة في إطار رؤية الاتحاد الإفريقي لقارة متكاملة ومزدهرة وسلمية
- تسهيل حركة السلع عبر الحدود.
- عبور سلس من طرف متعاملي النقل.
- تحسين سبل معيشة جميع المواطنين (العموميين، 2022).
- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساوات بين الأجناس .
- التحرير التدريجي لتجارة الخدمات و الاستفادة من تجارب بعض الدول داخل القارة.
- التعاون في مجال الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية.
- إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وادارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمراريتها.
- تشجيع الصناعة المحلية من خلال تنويع المنتجات وتنمية الزراعة داخل القارة.

ويمكن تلخيص أهم أهداف وطموح اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية فيما يلي:

الجدول رقم 1 : أهداف وطموح اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية حسب أجندة 2030 و2063.

أجندة 2030	الهدف 2	**القضاء على المجاعة**: فبحلول 2030 سيتم مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية ، ولا سيما النساء، الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والمساجد ، من خلال الوصول الآمن والمتساوي إلى الأرض ،الموارد والمدخلات الإنتاجية الأخرى والمعرفة والخدمات المالية والأسواق وفرص إضافة القيمة والعمالة غير الزراعية
	الهدف 5.5	**المساواة بين الجنسين:** من خلال ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتكافؤ الفرص للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
	الهدف 8.2	**العمل اللائق والنمو الاقتصادي:** عن طريق تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء التكنولوجي والابتكار ، و التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة العمالة
	الهدف 8.3	**تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية:** التي تدعم الأنشطة الإنتاجية ، وخلق فرص العمل اللائقة ، وريادة الأعمال ، الإبداع والابتكار ، وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ونموها من خلال الوصول إلى الخدمات المالية.

	الهدف 9.2	**الصناعة والابتكار والبنية التحتية:** تعزيز التصنيع الشامل والمستدام ، وبحلول عام 2030 ، زيادة حصة الصناعة من العمالة بشكل كبير والناتج المحلي الإجمالي ، بما يتماشى مع الظروف الوطنية ، ومضاعفة حصته في أقل البلدان نموا.
	الهدف 10	**تقليص اللاعدالة.**
	الهدف 17.10	**شراكات من أجل الأهداف:** تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على قواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية ، بما في ذلك من خلال اختتام المفاوضات في إطار جدول أعمال الدوحة للتنمية.
أجندة 2063	الطموح 1 الهدف 4	**أفريقيا مزدهرة** ، تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة الاقتصادات المتحولة النمو الاقتصادي المستدام والشامل التنويع الاقتصادي والمرونة، التصنيع وإضافة القيمة
	الطموح 6 الهدف 17	**أفريقيا التي يقود الناس تنميتها** ، بالاعتماد على الإمكانات المتاحة من قبل الشعوب الأفريقية ، وخاصة نسائها وشبابها ، ورعاية الأطفال والمساواة الكاملة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة تمكين النساء والفتيات.
	الطموح 7 الهدف 19	**أفريقيا كلاعب وشريك عالمي**: قوي وموحد ومرن وفعال، أفريقيا كشريك رئيسي في الشؤون العالمية والتعايش السلمي، مكانة أفريقيا في الشؤون العالمية.
ملاحظة: ترقيم الأهداف والطموح راجع الى ترقيمها في مسودة الاتفاقية.		

المصدر: مؤتمر الاونكتاد حول التجارة والتنمية في افريقيا (UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, 2021, p. 15)

6- مبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

6-1- القيادة الذاتية: أي أنه لا يحق للدول غير الأعضاء في الاتحاد الافريقي التدخل بأي شكل من الأشكال وفي أي وقت من الاوقات في قرارات وقيادة هذه المنطقة.

ومن ثمة فإن الدول الأعضاء هي من تحدد السياسات العامة للاتفاقية والمنطقة لاسيما التجارية منها وعلى الخصوص بين الدول الأعضاء.

6-2- المرونة: ويقصد بها إحلال اليسر والمرونة في عملية تنفيذ الالتزامات فيما بين الدول الأعضاء خاصة تلك الدول المتأخرة في معدلات نموها.

6-3- المعاملة التفضيلية والخاصة: بالمقابل مما سبق فإن الدول الأقل نموا تمنح الدول الاكثر نموا معاملة تفضيلية وخاصة تتجلى في الإعفاءات الضريبية والجمركية.

6-4- الشفافية: وهي ضرورة التصريح وكشف المعلومات والحقائق عن مدى حركية السلع والخدمات من أجل ضبط وقيادة أفضل لعمل المنطقة.

6-5- الحفاظ على المكاسب: أي أنه كلما حققت المنطقة نموا وتقدما في التنفيذ وجب على الدول الأعضاء الحفاظ على المكسب ومحاولة مضاعفته.

6-6- معاملة الدولة الأولى بالرعاية :أي أن تعطى للدولة المستقبلة للسلع كل الحقوق والمزايا التجارية الآنف ذكرها مقارنة مع الدول من خارج المنطقة لا سيما خفض التعريفات الجمركية.

7-6- المعاملة الوطنية : وهذا المبدأ جد مهم حيث أنه يتعين على الدول المستقبلة للسلع المستوردة من الدول الأعضاء في المنطقة حق النفاذ والعبور في السوق الوطنية تماما كالسلع المحلية في الأسواق المحلية.

8-6- مبدأ المعاملة بالمثل :وهو مبدأ عام يمنح للدول حق التوازن الاستراتيجي فيعادل بين الالتزامات والواجبات لكل الاطراف المعنية بالتبادل الحر بالأخص ما تعلق بالتعريفات الجمركية والضرائب والرسوم.

9-6- التوافق: أي أنه على الدول الأعضاء في المنطقة المحافظة على جماعية اتخاذ القرارات قبل مباشرة التطبيق لما في ذلك من أهمية للمحافظة على حسن العلاقات التجارية من ثمة الدبلوماسية.

10-6- التكتل: وهو الحفاظ والبحث على سبل التماسك بين الدول الأعضاء.

11-6- البحث والتطوير: أي أن لا يتصف الاتفاق بالجمود بل هو قابل للتطوير بين أعضاء المنطقة كلما دعت لذلك الضرورة.

7- حالة التجارة البينية للدول الافريقية:

- بلغ مجموع الصادرات الأفريقية نحو بقية العالم خلال عشرة سنوات (2010 - 2019)، أزيد من 4800 مليار دولار، أي بمعدل 480 مليار دولار سنويا.
- أما الصادرات البينية للبلدان الأفريقية خلال ذات العشرية فقد تجاوزت 680 مليار دولار، مما يعني أن المتوسط السنوي هو تقريبا 70 مليار دولار.
- تراوحت نسبة الصادرات البينية ما بين 10 و12% في الأعوام (2010-2013). فيما بلغت ذات النسبة ما بين 15 و17% خلال السنوات (2014-2019).
- إن إجمالي الصادرات السلعية الأفريقية خلال الفترة (2010 -2019) قد بلغ 4800 مليار دولار، في حين أن الواردات السلعية الأفريقية بلغت 5500 مليار دولار؛ وهو ما يعني أن أفريقيا سجلت ميزاناً تجارياً سلبياً (عجزاً).

وذلك راجع إلى أن أغلب صادراتها هي مواد أولية وخامات سعرها منخفض في السوق العالمي في حين تشكل أغلب وارداتها من المنتجات المصنعة والأغذية والأدوية باهضة الثمن.

وبالنظر في الاتجاهات الجغرافية للمبادلات التجارية البينية الأفريقية، فإن الصادرات الرئيسية للدول الأفريقية نحو شركائها التجاريين الكلاسيكيين، خاصة الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، بواقع 57% من الصادرات، غير أن الصين في الاتجاه الصحيح نحو التفوق في الاستحواذ على الصادرات الافريقية ونفس الكلام يقال عن الواردات.

تحتل دول جنوب افريقيا **SADC** الصدارة في المبادلات التجارية البينية الافريقية بواقع 35% فيما تأتي دول الكوميسا **COMESA** ب 19% ثم دول الصحراء الكبرى **CEN-SAD** ب 18% اما دول الغرب الافريقي **ECOWAS** فلا تتجاوز المبادلات فيما بينها 11% لتحتل دول دول وسط إفريقيا وشرقها بين 5 و 6% أما دول القرن الافريقي وشمال أفريقيا فكانت الأضعف بواقع 5% و 3% على الترتيب، ويظهر جليا تأثير الموقع الجغرافي بين الدول الأفريقية ومدى قربها من بعضها البعض وكذا مدى قربها للقوى الاقتصادية الكبرى كحال دول شمال افريقيا.

الجدول رقم 2: تطور التجارة البينية للبلدان الأفريقية خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات		الواردات		الصادرات البينية%	الواردات البينية%
	البينية	نحو العالم	البينية	من العالم		
2010	58.7	468.5	61.3	525.5	12.5	11.6
2011	54.9	545.05	57.4	566.1	10.1	10.1
2012	71.47	640.4	75.9	613.4	11.2	12.4
2013	68.5	569.2	69.9	609.7	12.0	11.4
2014	87.08	554.42	91.3	625.06	15.7	14.6
2015	68.5	387.7	73.85	543.8	17.7	13.6
2016	62.19	350.4	62.9	478.3	17.7	13.2
2017	68.52	412	67.34	521	16.63	12.93
2018	71.56	439.2	72.26	535.61	16.31	13.41
2019	74.61	466.4	77.18	550.23	16.0	13.9

المصدر: السعيدي وصاف، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.. الفرص والتحديات، مركز ترينديز للبحوث والاستشارات، مقال منشور على موقع المركز: https://trendsresearch.org/ar/insight/africa-trade بتاريخ 2022/7/14 تاريخ الاطلاع 2022/10/20.

8- الامكانات والبنية الاقتصادية للدول الافريقية:

رغم تحرر اغلب الدول الأفريقية من سيطرة الدول المستعمرة منذ منتصف القرن الماضي، ، فقد جابهت الكثير من العراقيل والمشاكل في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وذلك نتيجة الممارسات الحاقدة للمستعمر؛ ما خلّف نسبا كبيرة من الفقر، والتهميش، والآفات الاجتماعية واللاعدالة؛ مما أدى إلى اتصاف هيكل الاقتصاديات الأفريقية للمميزات العامة التالية:

8-1- الامكانات البشرية والجغرافية الضخمة:

يبلغ تعداد حجم المستهلكين في أفريقيا أكثر من مليار و300 مليون نسمة، مكونين ل 54 دولة، تضم تسعة أقاليم، يتنوع فيها المناخ والتضاريس، ويشير الخبراء إلى أن السوق الافريقية مؤهلة للنمو مستقبلا، كما تشهد حركية رؤوس الأموال وحجم المبادلات التجارية الكبيرة. كما تتسم بطاقة بشرية هائلة إذ تفوق نسبة الشباب 75% من عدد السكان في المتوسط. غير أن نقطة ضعفه تكمن في انخفاض معدل الدخل الفردي الذي لا يتجاوز 2000 دولار في العام.

8-2- الثروات الطبيعية الهائلة:

وحول الثروات الطبيعية، فتمتلك بلدان قارة أفريقيا مجتمعة ثروات هائلة تتوزع ما بين 60% من الأراضي الصالحة للزراعة؛ فجمهورية الكونغو وحدها يمكنها إطعام أفريقيا كلها نظراً إلى ما يتوافر بها من أراضٍ صالحة للزراعة وموارد مائية، فهي تعد خزاناً مائياً استراتيجياً خاصة في منطقة البحيرات الكبرى، بالإضافة إلى المخزونات الباطنية، والأنهار

الكبرى (نهر النيل، ونهر الكونغو...). كما أن بها 90% من احتياطيات المواد الخام، و50% من احتياطي إنتاج الذهب، و40% من إنتاج الألماس، و12% من احتياطي الغاز في العالم في كل من الجزائر ومصر ونيجيريا، و12% من احتياطي النفط في العالم في كل مناطق أفريقيا، و90% من إنتاج البلاتين. كما تمتلك أفريقيا ثروة سمكية هائلة، حيث تحتوي على شريط ساحلي كبير يحيط بالقارة كلها، فأغنى شواطئ صيد في العالم موجودة في أفريقيا (ناميبيا خاصة).

الجدول رقم 3: بعض احتياطات القارة الافريقية من المعادن

المعادن	الذهب	الألماس	الغاز	النفط	الكولتان	البلاتين	اليورانيوم	الكروم	الكوبالت	الحديد	المغنيزيوم
نسبة الاحتياطي الافريقي	50	78	12	12	75	54	35	40	90	9	28

المصدر: من إعداد الباحث (بناء على جملة من المراجع)

3-8- الغابات والأحراش: لدى أفريقيا نحو ربع الغابات في العالم، إذ تبلغ مساحة الغابات المغطاة نحو 650 مليون هكتار.

4-8- القدرات السياحية: تحتوي أفريقيا على العديد من المعالم السياحية ذات الشهرة العالمية، و تضم أغلب الدول الأفريقية عدداً هائلاً من الأماكن السياحية الطبيعية المميزة، تمكن من جذب السياح وأن تكون مصدراً مهما من مصادر العملة الأجنبية في حال إنشاء البنى التحتية وتطوير الخدمات المرافقة.

5-8- المساحات الزراعية: تمثل المساحات الزراعية في القارة الافريقية نحو 35% من مجموع المساحة، لا يستغل منها سوى 7%، وبقية المساحة عبارة عن مروج ومراع.

6-8- ثروات حيوانية: تضم القارة الأفريقية ثروة حيوانية معتبرة، حيث تمتلك ثلث الماشية وثلثي الإبل.

7-8- التبعية للخارج في الانتاج: إن المتمعن في الاقتصادات الافريقية ومميزاتها سيجدها تتسم بالاعتماد على الخارج خاصة في مجالي الدواء والغذاء وكذا قطع الغيار، كما أنها اقتصادات ريعية مبنية على إنتاج وتصدير المواد الخام دون اللجوء على التصنيع سواء للموارد الزراعية أو المعدنية؛ ما يقلل من أسعارها في السوق العالمية وبالتالي من إيرادات الدول الافريقية. كما تعتمد على أنظمة زراعية تقليدية قديمة؛ ما يؤثر سلبا على جودة وكمية المحاصيل المنتجة، على خلاف الوتيرة العالية في المكننة في بقية العالم.

8-8- ضعف البنى التحتية: لإفريقيا بنية تحتية ضعيفة تكاد تكون منعدمة في بعض الدول والمناطق، خاصة الموانئ والمطارات، والطرق.

9-8- تفاقم المديونية: تشكل الديون عبئاً ثقيلاً على اقتصاديات الدول الأفريقية، حيث وصلت في دول أفريقيا جنوب الصحراء 100% من ناتجها القومي.

10-8- ضعف الاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا: تفتقر القارة الافريقية إلى المعرفة التكنولوجية الحديثة الخاصة بوسائل الزراعة أو التصنيع أو الإنتاج بصفة عامة؛ ما جعلها تعتمد في كثير من نشاطاتها على اليد العاملة، بدل التكنولوجيا أو رأس المال.

11-8- ضعف التأهيل: تفتقر الدول الأفريقية أيضاً إلى الكوادر العلمية المدربة، وتعوزها رؤوس الأموال اللازمة لإقامة مشاريع صناعية وزراعية تستوعب الأيدي العاملة وتنهض بالاقتصاد الأفريقي. (وصاف، 2022، صفحة 11).

9- أسباب التنافس العالمي على إفريقيا:

أخذت القارة الافريقية تكتسب بعدا استراتيجيا متزايدا على الصعيد العالمي، ويعزى ذلك إلى ما تحتويه القارة الافريقية من الموارد الضرورية والخامات الطبيعية التي لم تستثمر بعد، ناهيك عما لم يستكشف بعد منها، ومع تزايد الطلب العالمي على هذه الموارد وتناقص الاحتياطات في بقية العالم تسارعت وتيرة التنافس المحموم على النفوذ في إفريقيا، علاوة على كون إفريقيا سوقا بعديا للصناعات والزراعات العالمية باعتبارها تحتوي على 54 دولة و أكثر من مليار ومئتي مليون مستهلك.

10- علاقة الاقتصاد الافريقي بالقوى الاقتصادية العالمية:

أثبتت الدراسات تأثير الاقتصادات العالمية على بعضها البعض بحكم العولمة وقوة الترابط المالي وقدرة الظواهر الاقتصادية الايجابية على الزحف كالانتعاش والتوسع، وهو حال الظواهر السلبية كالتضخم والانكماش والكساد، وفيما يلي منحنى يثبت ما ورد في هذا التحليل، إذ يلاحظ أن المنحنيات الأربعة لتطور نسب الناتج المحلي للمجموعات الثلاث (إفريقيا، الدول المتقدمة، الدول النامية) لها نفس المنحى صعودا ونزولا واستقرارا خلال الفترة الزمنية 2015-2019.

الشكل رقم 2: منحنى تطور نسبة الناتج المحلي العالمي والافريقي

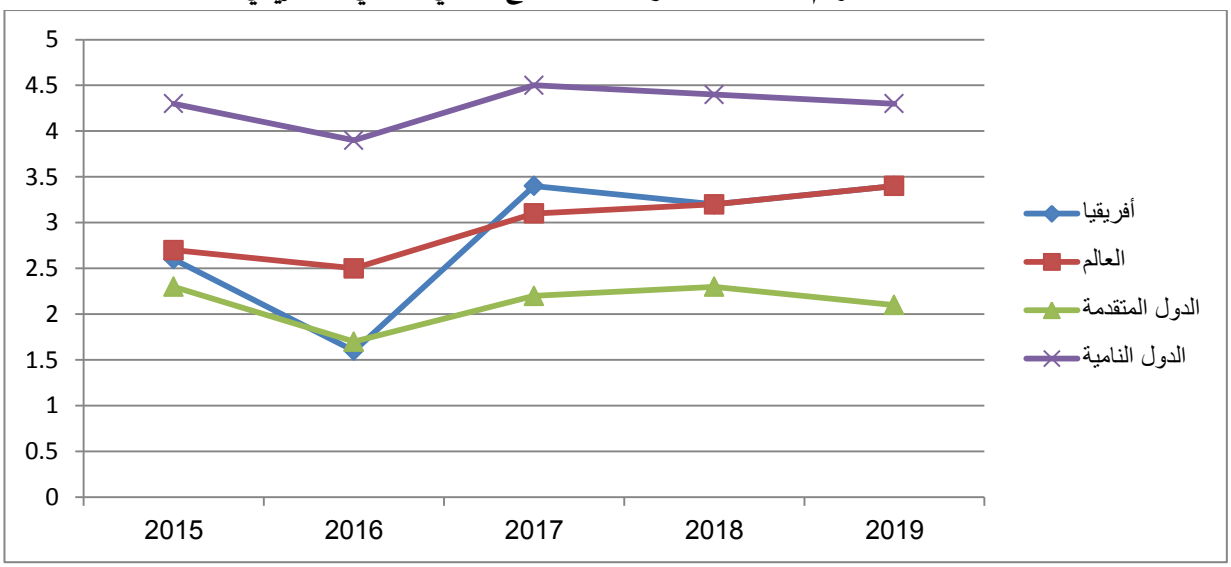

Source: economic Commission For Africa (ECA) economic Report For Africa, Fiscal Policy Of Financing Sustainable Development In Africa (Addis Ababa, ECA,2019).

10-1- علاقة الاقتصاد الإفريقي بالاقتصاد الصيني:

للعلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية حوافز عديدة تؤدي بالضرورة إلى التطور والتقدم كما ونوعا فمن جهتها تكتسب شركات النفط الصينية العملاقة خبرة وتجربة قوية في العمل في البلدان الأفريقية التي تعينها على إنشاء مشاريع أكبر وأكثر تنافسية. ومن ناحية أخرى اعتبرت فاعلية المساعدات والقروض والمبادرات الصينية عموما نقطة القوة في هذه الشراكة، ومن جهة أخرى وجدت الصناعة الصينية في أفريقيا سوقًا ناشئة لتسويق سلعها المصنعة المنخفضة التكلفة (ويكيبيديا، 2021).

في سنة 2011 عشر بلغ حجم التبادل بين الجمهورية الصينية الشعبية وإفريقيا مئتان وستون مليار دولار؛ منها مائة وستة وستون مليارا شكلت قيمة الصادرات الصينية إلي إفريقيا. وتمثل هذه الأرقام طفرة جذرية مقارنة بمليار دولار واحد في عام 1980.

في العقدين الأخيرين ضاعفت الصين من جهودها لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الافريقية لا سيما الاستثمارات المباشرة والمبادلات التجارية ليبرز إلى العلن تفسيران لهذا السلوك الاقتصادي الصيني، فيفسر البعض العلاقة بين الصين وإفريقيا من خلال رؤية تصور الصين علي أنها المنقذُ والشريكُ الحقيقيُّ لإفريقيا، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أنها حليف اقتصادي استراتيجي بنوايا حسنة، بدليل أن الجمهورية الصينية الشعبية تقدم دعما مهما بدون شروط ولا إملاءات بل وبدون مكاسب مقابلة أحيانا، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أيضا أن الصين تحترم الأولويات الإفريقية، كما أن لها سمعة اقتصادية طيبة مع الدول الإفريقية.

في المقابل هناك رؤية أخرى تصنف الصين، أنها محاولة للغزو الاقتصادي الجديد في إفريقيا، وتعتبر مساعيها للسيطرة على المعادن والطاقة مصدرَ قلق بالنسبة للعديد من الحكومات (أحمدي، 2013، صفحة 3).

وعلى كل تطورت المبادلات التجارية الصينو-أفريقية، لتصبح الصين أكبر عون تجاري لأفريقيا ، فقد واصلت التجارة الصينية الأفريقية نموها سريعاً بدءا من سنة 2000 ، وذلك بنسبة فاقت الـ 14٪ سنويا، بحجم يفوق الـ 170 مليار دولار سنة 2017 ، وواصلت التجارة بينهما نموا الى منتصف سنة 2018، حيث تضاعف مقدار التجارة بأكثر من 16% أي بقيمة حوالي 100 مليار دولار ، وفي سنة 2020 بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين إلى 187 مليار دولار رغم جائحة كوفيد 19 . ونفس الأمر يتعلق بموضوع الاستثمار ، حيث فاق الاستثمار الصيني المباشر في أفريقيا نحو 4.2 مليار دولار في عام 2020 ، خاصة في قطاعات التصنيع، وقطاع الزراعة، والبنى التحتية، والخدمات المالية، والتنمية الخضراء، وتيسير التجارة والاستثمار، والحد من الفقر، والرفاهية العامة، والصحة العامة (عباس، 2022، صفحة 167).

قامت بكين أيضا بتمويل أكثر من 3000 مشروع للبنية التحتية الإفريقية ، وهي مشروعات بالغة الأهمية إلى حد كبير وفقًا لمشروع **Aid-Data**. قدمت الصين أكثر من 86 مليار دولار في شكل قروض تجارية إلى الحكومات الأفريقية والكيانات المملوكة للدولة بين عامي 2000 و 2014، بمتوسط يبلغ حوالي 6 مليارات دولار في السنة

و في عام 2015 ، في المنتدى السادس حول التعاون الصيني الأفريقي (**FOCAC**) ، تعهد الرئيس شي جين بينغ بتقديم 60 مليار دولار في شكل قروض تجارية للمنطقة، مما سيزيد الإقراض إلى 20 مليار دولار على الأقل سنويًا إذا تم الوفاء بهذا التعهد في السنوات اللاحقة **(Witney Schneidman, 2018, p. 2)**.

الشكل رقم 3: تطور حجم المبادلات الصينية الافريقية 2002-2020.

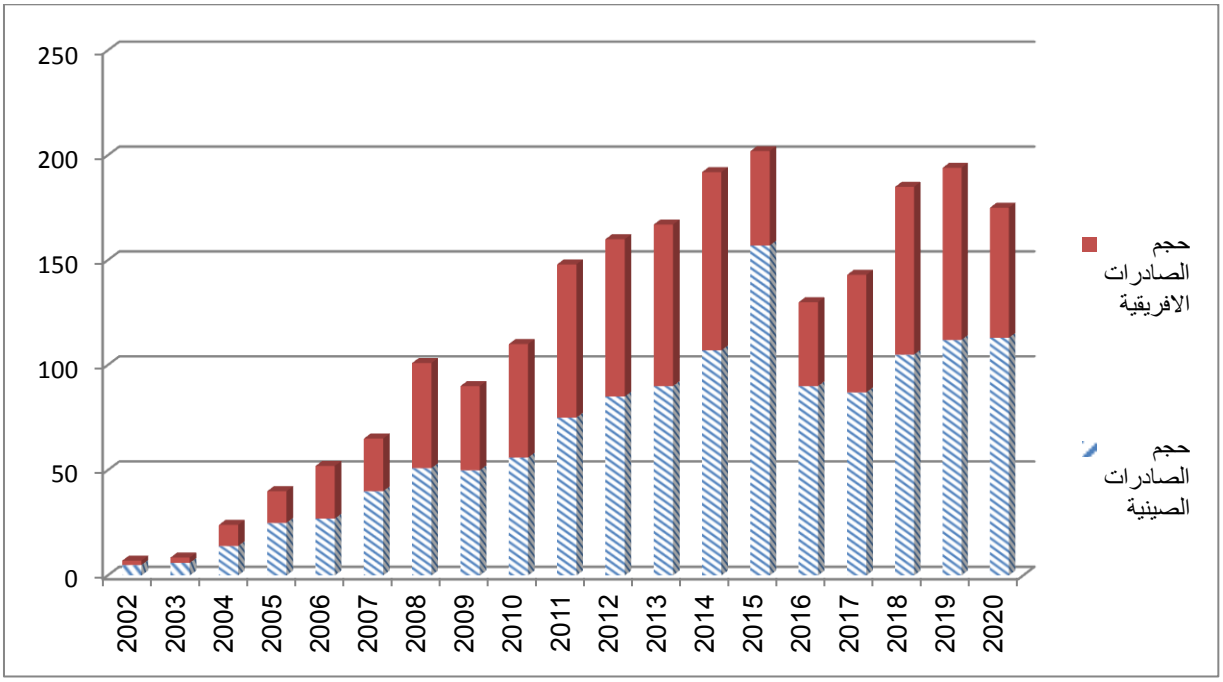

الوحدة مليون دولار

- Source : China Africa Research Initiative , Chaina – Africa Trade , 2022, Published In: http://www.sais-cari.org/data-china-africa-trade seen in 20/10/2022.

2-10- العلاقة الاقتصادية الافريقية الأوربية:

يمتلك الاتحاد الأوروبي أسبقية واضحة من حيث درايته بالسوق الافريقية بحكم القرب الجغرافي من جهة وبحكم التجربة الاستعمارية السابقة من جهة أخرى، غير أن هذا العامل الأخير بدأ يعطي مفعوله العكسي إذ أصبحت العديد من الحكومات الإفريقية تسلك سلوكا تحرريا من هذه الشراكة وندبا أحيانا أخرى بل وعدائيا في بعضها، فقد صرح أكوفو-أدو وهو يعلن عزمه على تحرير غانا من المساعدات أثناء مشاركة المنصة مع الرئيس الفرنسي ماكرون (**Witney Schneidman**، 2018).

في القمة الخامسة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في أبيدجان في عام 2017 على خلفية تجاوزت فيها التجارة الثنائية 300 مليار دولار. وبالتعاون مع القمة ، تعهد الاتحاد الأوروبي بتعبئة أكثر من 54 مليار دولار في استثمارات "مستدامة" لأفريقيا بحلول عام 2020.

إن استراتيجية التجارة الشاملة للاتحاد الأوروبي بما في ذلك القطاع الخاص الذي تربطه علاقات بالأسواق المحلية تمهد السبيل لاستمرار النمو والاستحواذ من قبل الشركات الأوروبية في السوق الأفريقية. يضاف الى هذا أن الاتحاد الأوروبي في موضع ملائم لتقديم الدروس من وحي تجربته التي يستمدها من العقود السابقة في محاولاته نحو التكامل ثم الاتحاد الاقتصادي الإقليمي ، خاصة وأن اتفاقية التجارة الحرة القارية قد تم التوقيع عليها من قبل معظم دول الاتحاد الأفريقي في كيغالي في مارس2021 (**Witney Schneidman**، 2018).

10-3- العلاقة الاقتصادية الإفريقية الأمريكية:

كانت وجهة نظر القادة الأمريكيين أن القارة الأفريقية ميؤوس منها اقتصاديا وهو ما صرحت به مجلة "Economiste" ، غير أن هذه النظرة تغيرت جذريا نظرا للأسباب التالية:

10-3-1- نسبة النمو العالية: حققت إفريقيا نسبة نمو فاقت 300% مقارنة بسنة 2000 وهي نسبة تفوق المعدل العالمي لذات الفترة 196%. **(Signé, 2021)**

10-3-2- نسبة النمو الديمغرافي: تضم افريقيا حوالى 17% من سكان العالم (سنة 2020) ويتوقع أن تمثل حوالي 26% من السكان في العالم بحلول سنة 2050 وهو ما يجعلها قوة محتملة في حال تواصل نموها الاقتصادي بموازاة ذلك، أما إذا لم تحصل المرافقة وتعطلت عجلة التنمية فستصبح تهديدا للعالم أجمع بظهور الفقر والمجاعة والأمراض والهجرة غير الشرعية وغيرها.

10-3-3- نمو الاستهلاك المنزلي والإنفاق التجاري: فرصة فريدة للتجارة والاستثمار في الولايات المتحدة: يتوقع بقدوم سنة 2050 ، ستكون إفريقيا موطنًا لما يقدر بنحو 16.12 تريليون دولار أمريكي من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والتجاري الامر الذي سيوفر فرصا للنمو للشركات الأمريكية في الاستهلاك المنزلي (8 تريليون دولار أمريكي) في قطاعات الصناعات الغذائية والإسكان والترفيه والرعاية الصحية والخدمات المالية والتعليم والنقل وكذا البنى التحتية والإعمار.

10-3-4- تفوق القوى الاقتصادية الجديدة في المنطقة: في سنة 2009 ، صارت الصين الشريك التجاري الأول للقارة الافريقية. فبين عامي 2006 و 2016 ، تضاعفت المبادلات التجارية بينهما فقفزت الواردات بنسبة 233% فيما شهدت الصادرات تزايدا بمقدار 53% لتصير المنشئ الأكبر للبنى التحتية وبرامج التدريب والتأهيل لطلبة القارة.

وفي الآونة الأخيرة زاد إدراك الولايات المتحدة بأهمية إفريقيا اقتصاديا خاصة وأن الصين قد ازاحت العديد من الدول ومنها الولايات المتحدة في حجم المبادلات والاستثمارات المباشرة والبنى التحتية، فانطلاقا من 2004 استثمرت هذه الشركات الحكومية الأميركية حوالي 9 مليارات دولار في 25 بلداً إفريقياً (موقع الحدث، 2022).

ثم قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من 3.5 مليار دولار لتحقيق نتائج صحية أفضل في إفريقيا في عام 2018 وحده. نظرًا لتحديات الصحة العامة غير المسبوقة الناجمة عن جائحة COVID-19 وأهمية الاحتياجات الصحية للمواطنين الأفارقة ، يجب على الولايات المتحدة التفكير في زيادة هذه المساعدة **(E. Gyimah-Boadi, 2020)**

تتمتع الولايات المتحدة بقدرة متميزة في الانتاج في مجالات الفضاء الرقمي الأفريقي وقدرتها في المساهمة في سعي إفريقيا إلى التقنيات الحيوية حاليا فتعد الرقمنة السريعة، وزيادة الابتكار التكنولوجي، وتسريع الثورة الصناعية الرابعة (**IR4**) وتقنيات الذكاء الاصطناعي ، والبيانات الضخمة، والطائرات بدون طيار و المركبات الآلية والحوسبة السحابية أهم ما تقدمه، فيما تعد الموارد الطبيعية والخامات أهم صادرات افريقيا الى الولايات المتحدة.

بلغت صادرات الولايات المتحدة من الخدمات الخاصة إلى البلدان الأفريقية حوالي 13.2 مليار دولار في عام 2016 إلى 14.8 مليار دولار في عام 2018 بمعدل سنوي 6% ، أما خدمات النقل فشكلت 4.9 مليار دولار بنسبة نمو 33.4% في 2018 ، ثم الخدمات المهنية والإدارية 1.6 مليار دولار بواقع نمو 11.4% **(David S. Johanson, 2020, p. 42)**.

10-4- قوى دولية أخرى:

لم تعد القوى العالمية الكبرى المشار إليها سالفا لوحدها في السباق نحو كسب العلاقات الاقتصادية والشراكة مع الدول الافريقية بل طفى إلى العلن بعض الدول الى الاخرى مثل كل من روسيا وإيران وتركيا والهند وإسرائيل والتي تنقص من حظوظ القوى السابقة في الصراع.

ففيما تبحث روسيا عن منافسة أمريكا في ضخ منتجاتها العسكرية التي فاقت مبيعات القوى الكبرى منها لإفريقيا في العقد الاخير 250 مليار دولار مع تدني بنسبة 17% من الاقتصاد الافريقي بسببها كانت حصة روسيا من هذه المبيعات تضاعفت بنسبة 200% في ذات الفترة.

أما تركيا فقد ارتفع استثمارها جنوب الصحراء الافريقية من 1.5 مليار دولار سنة 2006 الى 5.7 مليار دولار سنة 2016 حسب معهد الإحصاء في أنقرة، في الوقت الذي بلغت فيه حجم المبادلات التجارية التركو-أفريقية 23.4 مليار دولار سنة 2014، وخير شاهد على هذا التطور نشاط شركة "Turkish Airlines" في نحو 51 مطار من المطارات الافريقية (مراد، 2017، صفحة 2).

وبالنسبة للهند باعتبارها قوة اقليمية صاعدة في كل المجالات فقد نما حجم مبادلاتها التجارية مع افريقيا في سنوات 2006 الى 2016 فقد تطورت الصادرات بنسبة 181% في حين ارتفعت نسبة الواردات بنسبة 186%.

أما إيران وإسرائيل فهما تبحثان عن النفوذ الديني على حساب العمليات التجارية وإن كانت محدودة ومحتشمة.

الجدول رقم 4 : تطور حجم المبادلات التجارية الافريقية مع بعض الدول خلال الفترة 2006-2016

الدول	نسبة تطور الصادرات الافريقية % 2006-2016	نسبة تطور الواردات الافريقية % 2006-2016
روسيا	162	148
الهند	186	181
تركيا	61	192
اندونيسيا	147	107
بقية العالم	18	56

Source: US trade and investment in Africa, published in Booking press at: https://www.brookings.edu/testimonies/us-trade-and-investment-in-africa seen in 21/10/2022.

11- تحليل النتائج:

على الرغم من كون التنافس الدولي حول كسب العلاقات الافريقية ظاهرة ايجابية حيث أنها تكسر توسع واحتكار القوى العظمى وبسط نفوذها في القارة غير أنها أيضا حالة سلبية لما لها من تأثير عكسي على طموح اتفاقية منطقة التجارة الحرة، وقد تبين من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- تعد الصين قوة اقتصادية آخذة في الاستحواذ التدريجي على التجارة الافريقية حيث بلغ حجم الصادرات الصينية الى افريقيا نحو 254 مليار دولار وهو رقم قياسي رغم جائحة كورونا.
- سيطرة الصين على واردات بعض الدول الافريقية حيث بلغت نسبة نمو الصادرات الصينية الى البنين وليبيا على سبيل المثال 400% وهو أمر يدق ناقوس خطر على استقلالية بعض الدول.
- اعتبرت مرحلة وباء كوفيد-19 فرصة ذهبية للعملاق الصيني لمضاعفة مبادلاته مع القارة الافريقية على عكس الدول المتقدمة الاخرى.

- في المقابل تجد الشركات الافريقية بعضا من الحواجز والاتفاقيات -التي تعتبر الصين أحد أهم صائغيها- للوصول الى السوق الآسيوية.
- من بين إيجابيات العلاقات الصينية الاقتصادية عدم تدخلها في السياسات الداخلية للدول واحترامها لتوازناتها وحرية صنع قراراتها خلافا للدول المتقدمة الأخرى.
- في المقابل لا تلعب الولايات المتحدة الامريكية دورا مهما في العلاقات الاقتصادية في افريقيا –مقارنة بحجم الاقتصادين- فلم تتجاوز حجم المبادلات سنة 2014 مثلا 141 مليار دولار،
- لا يعد النفوذ الاقتصادي الامريكي قويا مقارنة بالصين، بل على العكس من ذلك فهو محدود جغرافيا فمثلا تستحوذ نيجيريا وجنوب افريقيا على اكثر من 50% من حجم المبادلات الافريقية مع الولايات المتحدة.
- تركز الولايات المتحدة في مبادلاتها على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجية العالية فيما تنوع الصين صادراتها، من المنتجات الاستهلاكية الى المنتجات عالية التعقيد ومعدات الانتاج مما يجعل هذه الاخيرة انسب لتنمية انتاج القارة وتطورها.
- تمتلك دول الاتحاد الاوروبي ميزة تنافسية قوية على مستوى دول شمال افريقيا وبالأخص الدول المغاربية، وهي العلاقة التي بدأت تتراجع بحكم التفوق الصيني.
- لا تعد علاقة الاتحاد الاوروبي بدول جنوب الصحراء الافريقية علاقة اقتصادية تكتسي الندية الكاملة في التفاوض على أساس علاقة رابح-رابح بل هي تبعات لإرث تاريخي استعماري يتصف بإملاء الشروط من طرف واحد تحت أجندة غير اقتصادية ولا ادل على ذلك علاقة فرنسا بدولة مالي وبالأخص ما تعلق بالمعادن النفيسة، ما يجعلها طرفا غير مرغوب فيه من بعض الدول الافريقية الصاعدة.
- تشكل صادرات بعض الدول وخاصة الولايات المتحدة وروسيا خطرا على استقرار القارة، ونقصد بذلك المنتجات العسكرية والاسلحة والذخيرة مما ساهم في توتر المنطقة ونشوب النزاعات الداخلية الامر الذي يعطل عجلة التنمية.

الخاتمة:

ما يمليه الواقع عادة ما يكون أقوى مما دون في اتفاقيات الدول، فجائحة كورونا أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أهمية الصين كحليف اقتصادي، والحروب والتهديدات الامنية تجبر العالم على التعامل مع قطبي الصناعة العسكرية (روسيا والولايات المتحدة)، إنما ما يعاب على قادة الدول في AFCFTA تجاوز مبدأ الأفضلية في المبادلات البينية من جهة، ورهن مقدرات القارة من مناجم وموانئ وآبار نفط وغيرها على مدى طويل من جهة أخرى.

وكنتيجة حتمية لبحثنا هذا وإجابة عن تساؤله الرئيس تبين أنه منذ امضاء اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية لا زالت الدول الاعضاء تشهد تأخرا في التجارة البينية، ما عدا بعض المبادلات الموجودة سلفا بحكم التقارب الجغرافي مثل دول جنوب افريقيا، دول القرن الافريقي ودول وسط افريقيا ودول غرب افريقيا.

وبناء على ما سبق نقترح ما يلي:

- وبالإضافة إلى عدم تكافؤ القوى الاقتصادية بين الدول الافريقية ونظرائها المتقدمة كأهم عقبة للتكامل البيني، فإن هناك من العوامل ما يفرض نفسه على تعطيل التجارة البينية كالموقع الجغرافي وتباعد المسافات وهو ما جعل بعض الدول مثل دول شمال افريقيا تتعامل مع أوروبا عوضا عن إفريقيا، وهنا تظهر أهمية البنى التحتية كالطرقات والموانئ والمطارات والسكك الحديدية وضرورة تحديث آليات الربط المالي والتعامل بين المصارف الافريقية.
- على الكثير من الدول الافريقية التفكير في التحول الشامل والجذري للتنويع بين القطاعات وبالتالي التنويع بين الدول في المبادلات، بدلا عن الاقتصادات الريعية واستنزاف الثروات.
- تكتسي قدرات القادة الأفارقة على التفاوض أهمية بالغة في فرض المصلحة الاستراتيجية لحكوماتهم ومن ثمة مصلحة القارة بمنطق رابح-رابح وبمنطق الندية في إملاء الشروط بدل تلقي المساعدات والخنوع للقوى الكبرى.

- ضرورة تطوير وتنمية الفئات الهشة من المجتمع وتحريك الطاقات البشرية الكامنة فقد سجلت الدول الافريقية معدلات جد متدنية من العدالة وتهميش فئتي الشباب والنساء وعدم مشاركة هتين الفئتين في التنمية.
- إن مبدأ الأفضلية لا يعد عمليا ما دام حبرا على ورق بل يجب خلق نظام للحوافز المالية والادارية من ادارة الاتفاقية من أجل تفعيله ميدانيا.
- ضرورة تبني تجارب بعض الدول في طريقها للتنمية مثل تجربة رواندا والتي تنطلق اساسا من التنمية البشرية بدءا من تحقيق العدالة والديمقراطية ثم الاهتمام بالتعليم والصحة ورفع مستوى معدل الدخل الفردي.
- ضرورة كسب التكنولوجيا ونقل التصنيع الى القارة بدل الاستيراد عن طريق الدخول في المناولة وخط الانتاج واتباع بعض الطرق الحديثة لكسر فجوة التكنولوجيا على غرار تقنية الهندسة العكسية.

المراجع:

- جيهان عبد السلام عباس. (2022). العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية : دراسة تحليلية. مجلة السياسة والاقتصاد.
- السعيدي وصاف. (2022). منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية– الفرص والتحديات.مجلة الاقتصاد السياسي الدولي.
- العيناني مراد. (2017). إفريقيا من منظور القوى الكبرى .. ساحة للتنافس على مخزون استراتيجي. مجلة آراء.
- دون ذكرالكاتب. (2016). إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير لترقية الصادرات في الجزائر ملتقى وطني حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير. بومرداس: جامعة امحمد بوقرة، تاريخ الانعقاد 2016/10/26.
- مزريق عاشور. (2013). دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية تجارب مختارة. الملتقى الوطني الاول حول افاق التنمية الاقليمية والوطنية في الجزائر. أدرار: كلية العلوم الاقتصادية بتاريخ 2013/7/6.
- حكيم آلادي نجم الدين. (31 جانفي، 2021). *اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية: أي فرص لمشاكل القارة؟* تاريخ الاسترداد 2022، من موقع الجزيرة.: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4904
- دليل المستخدمين العموميين. (2022). *دليل المستخدمين العموميين*. تاريخ الاسترداد 14/10/2022، من موقع:
- محمد أحمدي. (2013). *العلاقات الصينية الإفريقية.. الديمقراطية والتوزيع*. تاريخ الاسترداد 19 10، 2022، من موقع الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net.
- مسرد مصطلحات الاحصائية. (6 12، 2001). *https://stats.oecd.org*. تاريخ الاسترداد 12 10، 2022، من مسرد مصطلحات الاحصائية: https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=3128
- موقع الحدث. (21 7، 2022). *واشنطن تخطط لاستثمار مليارات الدولارات في إفريقيا لتنميتها اقتصادياً*. تاريخ الاسترداد 2022/10/21، من موقع العربية– الحدث: https://www.alhadath.net
- ويكيبيديا. (26 جوان، 2021). *ويكيبيديا*. تاريخ الاسترداد 20 10، 2022، من ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org
- Centre, African Trade Policy .(2019) .African Continental Free Trade Area;Questions & Answers .https://web.archive.org: https://web.archive.org. SEEN ON 20/10/2022
- Joel Wiegert Witney Schneidman 16) .April, 2018 .(*Competing in Africa: China, the European Union, and the United States* .seen on 20/10/2022 brookings cite: https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus
- Landry Signé 28) .July, 2021 .(*US trade and investment in Africa seen on* 2022/10/21 https://www.brookings.edu/testimonies: https://www.brookings.edu/testimonies/us-trade-and-investment-in-africa

- Landry Signé ،Josephine Appiah-Nyamekye Sanny E. Gyimah-Boadi .(2020 ،10 23) .*US foreign policy toward Africa: An African citizen perspective* .seen on 19/10/2022 ،brookings: https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus
- Chairman,Rhonda K. Schmidtlein,Jason E. Kearns,Randolph J. Stayin,Amy A. Karpel David S. Johanson .(2020) .U.S. Trade and Investment with Sub-Saharan Africa:Recent Trends and NewDevelopments .Washington, DC : United States International Trade Commission.
- United Nations Conference On Trade And Development. (2021). Reaping The Potential Benefits Of The African Continental Free Trade Areafor Inclusive Growth. Geneva: United Nations publication.